الاشتراكية

عن الاستاذ روبرت رتشاردز

---

١ — الاشتراكية والدولة

يكاد يكون من المستحيل وضع تعريف دقيق للاشتراكية فيجب الا يشمل التعريف المقترح علم الفلاسفة عن اليوتوبيا لا غير لكن يجب أن يشير الى فلسفة التاريخ والنظريات السياسية والمذاهب الاقتصادية وأصغر جهود تبذلها المجالس البلدية وحركة الديموقراطية العالمية . وأنه ليمكن معالجة المسألة من أية من هذه النواحي المتباينة ومن هذا نرى كيف اختلف الكتاب اذ اختار كل واحد منهم طريقا من هذه الطرق لبحث الموضوع فتناقضت وجهات نظرهم .

ومن المفكرين السياسيين فريق يعضد فكرة الخضوع للجماعة سواء أكانت الحكومة أم أية هيئة أخرى مماثلة لها . وفريق آخر يمجد الفردية ويدعو اليها . والكتاب مهما اختلفت آراؤهم وتباينت وجهات نظرهم لا بد متفقون على أن الفرد مقياس النجاح . وتنحصر نقطة الخلاف في اختيار الطريق التي تحقق قصارى النفع للافراد . فالبعض يدللون على أن أمثل سبيل للوصول الى هذه الغاية هي اقاص عمل الحكومة للنهاية الصغرى أو محوها وازالة نظامها من الوجود وهذه هي وجهة نظر الفرديين المتطرفين الذين تمت فلسفتهم السياسية بصلة الى فلسفة الفوضويين الذين يعتبرون الحكومة لعنة ونقمة . والبعض الآخر — ومن بين هؤلاء فلاسفة انجلترا والمانيا — يمجدون الحكومة حتى ليعتبرونها غاية في ذاتها تتحقق مهمتها بحياة الفرد من رعيتها على الوجه الأكمل . وينحاز الاشتراكي غالبا لجانب الحكومة ويعتبر تحسين حالة الفرد وسيلة لزيادة النشاط الحكومي أو أية هيئة أخرى مسيطرة كالطوائف .

وما الاشتراكية إلا وليدة نظام العصر الصناعي الحديث وقد ظهرت لأول مرة

فى ثوبها الحالى كنقد للفلسفة السياسية الرائجة فى أوائل القرن التاسع عشر والاشتراكية مع ما وصلت اليه فى عصرنا من خطورة المركز والاهمية السياسية مذهب يرجع أصله الى الماضى البعيد . وانا لنخطئ كل الخطأ اذا تناسينا هذا اذ نخرج من بحثنا بصورة مشوهة لهذا العنصر الفعال فى تاريخ الفكر السياسى وذلك المذهب الذي لايفتأ الكثيرون يعدونه مثلا أعلى فى حياة الجماعة .

ان ظهور الاشتراكية فى عصر تطور الصناعة الحديث يعلل علاقتها الوثيقة بالمسائل المادية . وليست الاشتراكية نظرية سياسية لا غير ولكنها أيضا احدى التعاليم الاقتصادية : أو كما هو الشائع فى الفلسفة السياسية الحديثة من أنها ترمى أن تصير حلقة اتصال جديدة تربط الفكرة الاجتماعية بمظاهر النشاط البشرى

وقد طابق ظهور الاشتراكية امتداد السلطة السياسية بطبقات من المجتمع كانت لهذا الحين محرومة من حقوقها وقد كان من الطبيعى أن يتغنى بها افراد هذه الطبقات وقد خرجوا من إسارهم بهذا المذهب ويعتبرونه فلسفتهم الاقتصادية السياسية

فالساس الاشتراكية اذن حركة ديموقراطية عالمية لا تلجأ لنشر الدعاية لنفسها إلى اذاعة مذهبها لا غير — كما كان يفعل كارل ماركس واشياعه — ولكنها تجتهد فى قلب نظام المجتمع رأساً على عقب وتحويل الأمم إلى مجموع منتجين ومستهلكين حيث ينال كل نصيباً عادلا من الحقوق والامتيازات . ولا مرية فى أن جهود المفكرين فى كل مكان لتحرير الافراد والامم سوف تحول وتحدد هذه النظرية التى اجتهد الناس فى أن يصوروا فيها المثل الاعلى للدولة والتى تحاول الحركة الديموقراطية فى العالم قاطبة الوصول اليها بأية سبيل .

وقد حدد كل من افلاطون وارسطو، المفكرين الاغريقيين الدولة بتعريف يمكننا حين نطبقه أن نتعرف ماهيتها ونحكم على مشروعيتها . والدولة فى نظر كل منهما ارقى نظام للحياة الاجتماعية وغرضها الأسمى النهاية العظمى من السعادة لرعاياها. فالدولة أو الجماعة السياسية كما يقول أرسطو فى كتابه السياسيات « رأس المجتمع يعيش تحت أكنافها الجميع وترمى إلى تحقيق قصارى مايمكن من النفع العام، وتتمخض الحياة الأولية عن الدولة كاحدى ضروراتها وتبقى عليها لتحقيق سعادة الافراد »

وأحسن مثل للدولة ليس تلك التى تساعد رعاياها على احراز الثروة والتمتع بالملكية أو القوة أو الشهرة ولكن تلك التى تمكنهم من أن يحصلوا أكبر قسط من الفضيلة والحكمة ؛ وأن أمثل دولة هى التى يتساوى افرادها أو يكادون يتساوون فى الثروة والمراتب والاخلاق والمواهب ، ولكن معظم الدول تتكون من عناصر ثلاثة فطبقة فى غنى مفرط وأخرى فى فقر مدقع وثالثة بين بين ولسنا نشك أن التوسط خيرها جميعاً . ويكون اذن من الواضح انه من الأفضل أن يكون لنا من هذه الثروة حدها المتوسط وانها لسعيدة تلك الدولة التى تتمتع بمثل تلك المساواة وتحاشى التطرف فى الارستقراطية أو الديموقراطية ؛ أو بعبارة أخرى تلك التى لا تسود فيها حكومة الاغنياء أو تستبد بها حكومة الفقراء فتصبح مثل « مدينة لا يسكنها الاحرار وانما يعيش فيها عبيد يحتقرون وأسياد يحسودون »

وبمثل هذا يقول أفلاطون أن المثل الأعلى للعيش موجود فى حياة الجماعة والدولة فى نظره صورة مكبرة للفرد تبرز فيها مساوئ حياته ومحاسنها . وكالفرد الذى لا يستشعر بالسعادة إلا حين تتعادل مواهبه وتتزن طباعه ، يرى أنه يجب أن يراعى فى نظام الدولة مثل هذا التناسب وأن تكون حالة الفرد رائداً لمن يجد فى وضع هذا النظام

ويرجع أصل الدولة الى اختلاف حاجيات افرادها وتباين جهودهم فى اشباع تلك الحاجيات . فلتكوين الدولة يجب أن يجتمع أربعة أفراد أو خمسة على الأقل كل يمتاز بموهبة خاصة تساعد على انتاج شيء معين يحتاج اليه الآخرون . وتنشأ قبل أن تباشر الدولة مهمتها طبقات ثلاثة : ، الأولى طبقة الصناع ، وتنحصر مهمتهم فى انتاج الضروريات المادية للسكان والثانية ، طبقة المساعدين ، الذين يحموا الرعايا وثمرات عملهم من السلب والنهب والغارات ثم ، أولى الأمر ، ويجب أن تكون سعادة الدولة ورفاهيتها شغلهم الشاغل

وقد كانت الثروة والملكية خليقين بتقسيم الدولة إلى قسمين : اغنياء وفقراء كل يمقت الآخر ويتآمر عليه ويترقب ان تنزل به النوازل . وقد رأى أولو الأمر أنه من الخطر ان يتمتعوا بالكلية الشخصية . فكان من ذلك أن جعلوا الملكية — التى

تضم أطرافها النساء والاطفال — بينهم على الشيوع

ولم تصب المساواة جزءاً من عناية أفلاطون وأرسطو . وهذا نقص بين فى كتابتهما فقد أحى كلاهما باللائمة على النظام الديموقراطى ولم يترك أحدهما فى المثل الأعلى لدولته مكانا للعامل الذى تلقى على عاتقه أحقر الأعمال لأنه لم يكن فى نظرهما حليقا بالميزة السياسية . وانما كان فى اعتبارهما كقطعة الاثاث او المتاع تتحمل الواجبات ولا تحظى بالحقوق وفى هذا تبين كيف امتاز الفكر الحديث عن أرقى ماوصل اليه الفكر الاغريقى القديم . ذلك بأنه قد وسع دائرة الرعوية حتى أصبحت اطرافها تضم هؤلاء الذين ينحصر عملهم اليومى فى انتاج ضروريات الحياة والذين لايتسع أملهم للتفكير فى ادارة الحكومة كأحرار الأغريق . إذ ان ظروفهم ضنينة بذلك

أما الرومان فلم يهتموا بتحديد طبيعة الدولة ووظائفها إذ كان يشغلهم تفكيرهم فى القاء أعبائهم على كواهل الأمم الأخرى ومع ذلك قد تمثلوا فى تحقيق فكرة الدولة كما صورها أرسطو وأفلاطون من وجهين بان اقترحوا أولا ان يكون الرائد فى تكوين الدولة الحديثة ذلك المثل الأعلى الذى تقدمه الطبيعة . وقد ألقوا على عاتق السياسيين مهمة القيام بالبحث عن هذا المثل الطبيعى وتطبيقه ليصلوا بالدولة لدرجة الكمال . ثانياً بوضع قواعد تسير على مقتضاها الجماعات والافراد فى علاقاتهم وتأييد هذه القواعد بجزاء . وهكذا خط الطريق لانشاء دولة المدينة الصغيرة فى الماضى ، ثم الدولة الحديثة التى تقوم على الأمم ومهد السبيل لدولة المستقبل المترامية الاطراف التي قد تشمل العالم بأثره

أما القرون الوسطى فحق ماقيل فيها من أنها كانت لاسياسية : اذ لم تعرف الدولة بمعناها الحقيقى واختفت دول المدائن التاريخية من الوجود ولم تكن الأيام قد تمخضت بعد عن دول الأمم الحديثة أما الوحدة الحكومية فقد كانت فى هذه العصور تتمثل فى « الطائفة » أو « الاقطاع » وكلاهما نظام اقتصادي . وكان كل مايهم الناس حينذاك من السياسة استقراء ماقام على مسرح أوروبا بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية من النزاع على صولجان الحكم الذى قبضت عليه الامبراطورية

الرومانية القديمة بحزم وعزم وقوة ثم لم تلبث يدها ان تخاذلت عنه ابان تدهورها واضمحلالها

ولهذه الأسباب كانت القرون الوسطى خلواً من شيء جديد فى التفكير السياسى الانشائى وانه لمن الواضح أنه لم تعوزها عناصر الانشاء فقد كان للمفكرين فى « سياسيات » ارسطو « انموذج ينسجون على منواله كما كان لهم فى كتاب « اوغسطين » ملخص لسياسة دولة تقوم على المبادئ الدينية كما كان هناك كثير من التعاليم المسيحية التى كان من الممكن ان تزيد بها فى بقاء الأسس القديمة . وقد كان هذا الفقر فى التفكير السياسى داعياً إلى التشتت والانقسام اللذين كانا من مميزات القرون الوسطى

ان تعاليم « الآباء الأولين » الجديرة بالنظر والاعتبار فقد كانت « الوصية الجديدة » أول نذير بالحملة على الغنى والثروة اذ عدتهما نقمة من الله ومانعاً من رحمته وعقبة تحول دون الخلود فى جنته والسمو إلى ملكوته . وفى ميلان قام « امبروز » يشن الملكية الشخصية . وقد كان الجدال بينه وبين « فالنتيان » صريحاً فى تحريم هذه الملكية الشخصية كما كان أول صدى للنزاع الذى قام بين الحكومة والكنيسة والذي تصادفه اينما بحثنا فى تاريخ القرون الوسطى . وفى الاسكندرية كان « كليمنت » ينادى بان تكون ملكية كل ما فى العالم شيوعاً بين الجميع وهو فى ذلك يقول « ليس من الحق ان يصيب الاغنياء من الثروة نصيباً غير عادل اذ أن الاشياء جميعها كانت بطبيعتها ملكاً مشاعاً بين الجميع ثم جاء شخص فقال ظلماً وعدواناً هذا ملكى وآخر قال ذاك من نصيبى وهكذا قامت القسمة بين البشر الفانين » وليس من المسيحية فى شيء أن يسعى المرء فى الثراء على حساب الآخرين مما أدى بالآباء الاولين أن يلعنوا التجارة لعنة أبدية ومما قاله « ترتليان » انه « إذا أمحى الطمع لم يصبح هناك مبرراً للسعى وراء الكسب واذا انعدم مبرر الكسب أصبحت التجارة فى حيز العدم » ويشير « جيروم » إلى أن ربح الفرد هو لامحالة خسارة لفرد آخر ويجاهر « سان كريسوستوم » بان محاولة المرء الغنى عن طريق الحق والعدل ضرب من المستحيل

مصطفى حمدى القوني